

المسحوق الثاني

أقوال لمع الشباب عن أفكار محمد بن عبد الوهاب
ومناقشتها

أنواع الشرك عند الشيخ

قال صاحب «اللمع» :

«لنذكر أولاً مسائل من عقيدتهم .

المسألة الأولى . قال محمد بن عبد الوهاب : كل معبود من دون الله تعالى باطل وطاغوت . قال الله تعالى : وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله .

وجه الاستدلال بهذه الآية أن جهال العرب كانوا يعبدون الأصنام وغيرها ويتقربون إليها فلما بعث محمد (ص) تبعه من تبعه منهم فجعل الكفار يعذبون من أسلم به حتى يفتنوم عن دينهم وقد فتنوا بعض المسلمين ، ولما هاجر النبي (ص) واجتمع بالمؤمنين في المدينة فأمر (ص) بعموم قتال الكافرين مع أنهم كفوا آنذ عن إيذاء من أسلم ولولا بطلان عبادة غير الله وفسادها لما جاز قتلهم بغير ذنب فهو الذنب الأكبر الذي لا يغفر إلا بالإسلام والتوحيد .

المسألة الثانية . قال : عامة الناس اليوم غير موحدين لأنهم يعبدون غير الله تعالى فاستوجبوا القتل لذلك ، كما استوجب كفار العرب عند بعثة النبي (ص) سواء ، وبما يدل على كفر الناس وإشراكهم أنهم يتقربون إلى الله بزيارة قبر الرجل الصالح من نبي أو ولي ويدعون بعضهم بعضاً بالدعاء المختص بالله سبحانه من طلب جلب المنافع ودفع المضار التي لا يقدر عليها سواء والدليل على أن هذا التقرب شرك قوله تعالى : « قل لا أملك لنفسي نقعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله » . وجه الاستدلال أن الله تعالى أمر نبيه وحبيبه محمد (ص) بأن يتعاشى عن اعتقاد جلب النفع وبلوغ الضرر لنفسه من نفسه فكيف حال من هو تابع له في اعتقاد حصول النفع وسلب الضرر لنفسه من عند غير الله تعالى ، فهذا أولى بالإبعاد عن هذا الاعتقاد .

المسألة الثالثة . قال : ومن الشرك المحرم ادخال اسم نبي أو ولي وملك في

الدعاء لله مثل ان يقول الشخص : اللهم إني أسألك بحق محمد أو علي أو جبرائيل ونحوه . والدليل عليه قوله عز من قائل : « إنما الحكم آله واحد فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً . » وجه الاستدلال أن الله هو المعبود الحق ، والعمل الصالح هو العبادة ولا يرضى الله تلك العبادة إلا بأن تتمحض له فإذا ذكر غيره في دعائه فقد أشرك بعبادته لأن الدعاء مخ العبادة لقوله تعالى « فلا تدعوا مع الله أحداً » ، أي تعبدوا كما قال المفكرون .

المسألة الرابعة . قال : ومن الشرك بالله طلب الشفاعة من غيره والدليل على ذلك قوله تعالى « من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه » الآية . وقوله جل وعلا « لا يلكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهداً » وجه الاستدلال بهاتين الآيتين ان تعالى نفى أن يشفع أحد من خلقه للعصاة منهم الا بعد أن يأمره بالشفاعة ، ولم يتحقق أمره لأحد بها في الدنيا ، فطلبها إذاً ممن لا يملكها إشراك لله في ملكه .

المسألة الخامسة . قال : ومن الشرك بالله النذر لغيره ، لقوله تعالى : « وإوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق » بيان هذا الدليل ان الله سبحانه قرن الأمر بإيفاء النذر بالأمر بالطواف ، والطواف بالكعبة عبادة لا تكون الا لله ، فكذا النذر يتمحض له ، لحل المقارنة المذكورة ، فمن أضاف النذر لأحد من الخلق فقد أدخل في عبادة الله غيره قطعاً .

المسألة السادسة . قال : بما يوجب الكفر ادعاء علم لا دليل عليه من الكتاب والسنة أو قاطع من العقل بالضرورة فإنه غيب ولا يعلم الغيب الا الله ، قال الله تعالى : « ولا يظهر على غيبه أحداً » وقال عز من قائل : « والله غيب السماوات والأرض » فقد جعل نفسه شياً لله في علمه ، ومن صير الله شياً فقد كفر .

المسألة السابعة . قال : منكر القدر في جميع الأشياء كافر ملحد ، والدليل عليه قوله تعالى « وكل شيء عنده بمقدار » وقوله عز شأنه « وما تشاؤون الا أن يشاء الله رب العالمين » فقد دلت هاتان الآيتان صريحاً على ان الله مقدر الكائنات في الأزل الى وقتها فمن نفى ذلك فقد أنكر صريح القرآن ، ولا ريب في كفره جزماً .

المسألة الثامنة ، قال : كل من يذهب الى تأويل القرآن فقد كفر لقوله تعالى
« ولا يعلم تأويله إلا الله » ، فإذا قال أنا أعلم تأويله فقد كذب القرآن وكفر .

ردود صاحب اللمع

رد صاحب « اللمع » على أقوال الشيخ في « كتاب التوحيد » ، ونسب اليه
أنه يكفر عامة المسلمين ، وذلك محض افتراء ، فالشيخ لم يقل بتكفير المسلمين ،
ووضع للتكفير شروطاً يصعب توافرها إلا في الندرة .

ويقول صاحب اللمع ان الذين يدخلون اسم نبي أوولي في الدعاء لله لا يقصدون
بدعائهم إلا الله وحده ، وليس توسلهم بالنبي أكثر من طلبهم التقرب الى الله بذكر
بعض أحبائه ، كما توسل يوسف الى ربه بأبائه يعقوب واسحق - كذا - .

ويتكلم عن النذر ، فيقول إنه يجب النظر إلى قصد صاحبه ، فمن نذر لرجل
أوولي بعينه فهو مشرك ، وأما من ينذر الله ويريد جعل ثواب نذره لولي أو نبي فلا
يعد مشركاً .

وقال في ادعاء علم لا دليل عليه ، ان ادعاء علم الغيب حرام ، لا شك فيه ، إلا
ادعائه ممن أطلعه عليه الله سبحانه - كذا - .

وقال عن منكري القدر ، إنه لا يجوز اتهامهم بالشرك ، وأقصى ما يقال فيهم
إنهم مبتدعة ..

وقال في تأويل القرآن ، إن الأئمة الثلاثة ، ساعدوا الإمام أحمد ، يقولون
بتأويل المتشابه من آيات القرآن الكريم .

وأخى صاحب اللمع كتابه بفصل خاص سماه « الحائمة » ذكر فيه مسائل انقرد
فيها على زعمه الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ثم رد عليها .

بدأ صاحب « اللمع » بالرد على المسألتين الأولى والثانية فقال إن المسلمين كلهم
موحدون وليس بينهم من يعبد غير الله ، ثم قال :

(وأما زيارة قبر الصالح تقرباً الى الله فحق يطلب به الزائر التقرب الى الله أي طلب الثواب من الله لا من القبر وصاحبه بل جعل زيارته وسيلة لزيادة الأجر عند الله من حيث تعظيمه تربة وليه أو نبيه ولا ريب في أن تعالى يحب أوليائه وأنبياءه فإذا عظمها أحد لوجه الله لا غير فماذا عليه ليستوجب الذم عند الله من عظم حبيب له لأجله مع أنه لم ينه عن الزيارة والأصل في الأشياء الحلية والإباحة حتى يرد النهي ، على أن رسول الله (ص) كان يزور قبور أصحابه . والسلف كذلك ، وأما قوله ولأنهم يدعوا بعضهم بعضاً بما هو مختص بالله تعالى : فليس أحد من المسلمين يدعوا أحداً من الصالحين بما اختص الله به بل يطلب الله من الله خاصة ! قوله ومن الشرك المحرم ادخال اسم نبي أو ولي في دعاء الله .. فجوابه : لا يتصور عاقل أن ادخال اسم نبي أو ولي في الدعاء والطلب من الله : شرك ، لأن إدخاله على وجه التوسل به الى الله تعالى لمحض إجابة الدعاء منه عز وجل فالمدعو هو المقصود بارادة الخير منه لا الوسيلة في الإجابة ، ومن المعلوم أن الدعاء تضرع وخشوع لمن هو بالغ في العزة ، وهو الله تعالى وكما جعل واسطة من أحبائه إليه كان الدعاء أقرب للإجابة مع أنه جاء في شرع نبي إسرائيل من قبل موسى . ان يوسف بن يعقوب لما أنزل الجب وسجن ، دعا ربه متوسلاً بأبائه يعقوب واسحق وإبراهيم عليهم السلام فلو كان التوسل بذكر عباد الله الصالحين في الدعاء إليه شركاً لما فعله نبي الله يوسف لأن الشرك محرم قبيح في كل شرع على الإطلاق وإن الأنبياء عليهم السلام لما بعثوا لتقرير التوحيد وإفراد الله بالعبادة فهم متحدون بأصول الشرائع وان اختلفوا في فروعها كما هو الواقع ولنا أيضاً أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يدعون الله متوسلين إليه بنبيه محمد (ص) في عهده وبعد وفاته عليه الصلاة والسلام وهذه كتب الأحاديث والسير ناطقة بذلك .

قوله : ومن الشرك بالله طلب الشفاعة من غيره ، أعلم أن الشفاعة طلب العفو من وقعت في حقه الجناية وقد أجمع أمة محمد على ثبوتها ، ووقوعها للنبي محمد (ص) وجواز طلبها منه في الدنيا في حياته وبعد مماته عليه الصلاة والسلام كما أن طلبها منه

جائز يوم القيامة بالاتفاق ولم يخالف في ذلك الا المعتزلة لنفيهم الشفاعة عقلاً وردتهم مبسوط في كتب الكلام وإجماع أهل كل عصر حجة على أهل عصر بعده الى انقراض الدنيا كما تحقق في فن أصول الفقه على الصحيح وقد دلت الآية الشريفة على وقوع الشفاعة لمحمد وإعطائها له وهو قوله تعالى «ولسوف يعطيك ربك فترضى» ، وخبر الله محقق لا تنفاه الزمان عنه لكن حصول أثرها موقوف الى يوم الدين اذ لا مؤاخذه عندنا في غيره كما تضافرت به النصوص كتاباً وسنة .

قوله ومن الشرك بالله النذر لغيره ، هذا محل تفصيل في الجواب ، فنقول النذر لغة الوعد بشرط ، وشرعاً التزام قرينة لم تتعين في أصل الشرع ، اذا عرفت هذا فالنذر هو الله لأن القرينة له لا لغيره بالإجماع فإذا نذر الشخص نذراً مخلوق نظر الى قصده ونيتة اذ الأعمال بالنيات ، فإن قال قصدت بهذا النذر وجه الله لكنني أريد ثوابه لهذا الولي أو النبي مثلاً ليسيني الله أعظم من ذلك لحصول نفع دنيوي أو أخروي فمثل هذا لا يكون نذره لغير الله اذ النية معتبرة أولاً وبالذات ، وإن أطلق ولم ينو النذر لله بل قال عليّ نذر أو قال لفلان انصرف لله تعالى جزماً لأن القرب اذا أطلقت ولا تعبد انصرفت إليه اذ لا قرينة الا لله ، وإن قال الشخص قصدت بنذري هذا لفلان تقرباً اليه فنذره على ذلك التقدير حرام شرك باطل لا ينعقد وتجب توبته في الحال اتفاقاً ولكن هذه الحالة لا تختص بالنذر بل كل عبادة نص عليها في الشريعة كذلك .

قوله مما يوجب الكفر ادعاء علم لا دليل عليه الخ .. لا يخفى على من له مسكة ان ادعاء علم الغيب حرام نهى الشارع عنه الا ادعاه من اطلعه الله عليه من رسول أو ولي لقوله عز من قائل : «الا من ارتضى .. الخ» الآية ، فإذا عرف من حال الشخص بقرائن عقلية ودلائل نقلية انه من أهل الله عز وجل علم قطعاً أن ما يقوله حق وان لم يسنده الى دليل وحجة ، ان الكشف والإلهام والإطلاع وراء ما تطلع عليه عقول الأنام ثابت شرعاً بغير كلام لقوله تعالى «وعلمناه من لدنا علماً» وقوله «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» ، فإذا كان المؤمن هذا شأنه أن يرى بنور الله ما لا يراه غيره فما بالك بالولي المقرب .

قوله منكر القدر في جميع الاشياء كافر الخ .. القدر في عرف الشرع هو ارادة الله الاشياء في الأزل على وجه مخصوص وقدر معين مثل القضاء ومنكره إن كان عن شبهة اسنده إليها فلا يكفر على الصحيح بل هو مبتدع بالإجماع وإن لم يكن عن شبهة اعترته بالنظر في الأدلة الشرعية ، بل أنكره عناداً ، أو جحده لما عرفه من الأقيسة العقلية المحضة ، فقد كفر لخالفه الشرع الشريف بغير متمسك منه ولا اشتباه فلا يعذر إذن بالاتفاق ، فتعميم الكفر لمنكر القدر لا يطابق ما عليه علماء الإسلام كما تقرر في علم الكلام وقد نبه على هذا التفصيل الشيخ ابراهيم اللقاني في الجوهرة ، وقد كانت المعتزلة تنفي كثيراً من القدر مع ذلك لم يكفروهم المسلمون وإنما نهاية ما قالوا فيهم إنهم مبتدعة .

قوله كل من يذهب الى تأويل القرآن الخ . التأويل لفظة تفعليل من الأول بمعنى الرجوع وعرفاً صرف اللفظ عن ظاهره لما يحتمله عقلاً لقريئة ، وقد جوز تأويل ما ليس بظاهر الدلالة في الحديث بلا خلاف لتوقف الجميع بين الأحاديث عليه عند التعارض ، وأما التأويل في القرآن فلا يخلو إما تأويل المحكم منه وهو ما دلالة على معناه ظاهرة أو تأويل للمتشابه وهو ما دلالة على المقصود غير ظاهرة فالأول ممنوع بالإجماع ولهذا قبح أصحابنا على الباطنية وقالوا ببدعتهم ، بل قالت الحنابلة بكفرهم قطعاً ، والثاني اختار الأئمة الأربعة عدم التأويل فيه وتبعهم البعض على ذلك وسموا بالمفوضة ، وكانوا يجرمون التأويل ويتعاضون عنه جداً ، ولكن أتباع الإمام أحمد كلهم على ما كان هو عليه من نفي التأويل والحكم بتحريمه وتبديع مرتكبه ، هكذا اشتهر عنهم ، وأما جمهور تبعة الأئمة الثلاثة فقد أخذوا بتأويل المتشابه وجوزوه بل أوجبوه للتوفيق الواجب بين الأدلة اتفاقاً مع الإمكان فلا ينبغي لمسلم عرف قواعد الشريعة وأصول الله أن يجرمها والله المستعان .

رأي محمد بن عبد الوهاب في إلزام الناس بالصلاة في المساجد وتحريم الدخان

ويجتمه صاحب المص كلامه بالقول إن إلزام محمد بن عبد الوهاب للناس بالصلاة جماعة ، لا ضرورة له ، مع إقراره بأنها هي الصلاة الأفضل بالإجماع .
ثم هو ينكر عليه تحريمه شرب التبن ، وضرب شاربه بالسياط وحلق لحته وسبه - كذا - .

ويزعم صاحب المص أن الجمهور على أن التبن حلال .. أو مع الكراهة .
وينكر عليه كذلك إلزامه الناس بركاة أموالهم الباطنة كالنقود ومال التجارة ..

وسنورد في الصفحة التالية نص كلام « المص » .

الفصل الثاني

في بعض المسائل التي مشى فيها خلافاً لمذهب الإمام أحمد

قال صاحب «اللمع» : « بما أوجبه محمد بن عبد الوهاب على الناس عينا الصلاة جماعة ، ولم ينقل هذا من مذهب الإمام أحمد ولا غيره .

وبما أفتى به تحريم شرب التن ، ووضع له حداً أن يضرب الشارب قدر أربعين سوطاً أو أقل وأن تخلق لحيته أو يسب حسباً يقتضي رأي القاضي من أحد هذه الثلاثة ، وهذه بدعة ما حكيت عن مذهب أحمد ولا عن غيره ، نعم اختلف العلماء في شرب التن فقال بعضهم حرام ولم يرتب له حداً بل زجراً ونصيحة ، وقال جمهورهم بحليته إما مع الكراهية أو مطلقاً .

وكان يوجب على الناس دفع زكاة أموالهم الباطنة كالنقود ومال التجارة الى الإمام ، أي سلطان المسلمين وهو يفرقها لمستحقيها .

وكان يأمر بالتجسس عما عند الناس من الأموال الباطنة ليأخذ الإمام زكاتها قهراً منهم مع ان هذا غير المعهود من مذهب الإمام أحمد ، بل المندوب فيه هو دفع زكاة الأموال الظاهرة خاصة للإمام ليصرفها لأهلها إذ هو أجدر بالتفحص ، والأموال الظاهرة : الحبوب المحصلة من الزروع والنار الحاصلة كل عام من الأشجار والابل والبقر والغنم .

وقد حكم بتحريم ذبيحة من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وأحلها أحمد بن حنبل وأصحابه اكتفاء بظاهر الاسلام عملاً وهو الحق .

انتهى ما في الحاشية ونسأل الله حسن الخاتمة .